مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage:
http://journals.sustech.edu/

دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا
(2002م-2012م)

حرم محمد بدوي محمد و عبد العظيم سليمان المهل
جامعة النيل الأزرق – كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية والإجتماعية –الدمازين
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية

المستخلص :
تناولت هذه الدراسة دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين دولة إثيوبيا وولاية النيل الأزرق ، وقد هدفت الدراسة إلي التعرف علي حجم التبادل بينهما كذلك توضيح السلع الصادرة والواردة ، وقد توصلت الدراسة إلي أن التبادل التجاري لصالح دولة إثيوبيا ، وأن صادرات ولاية النيل الأزرق إلي إثيوبيا هي (زيت طعام – ملح – حديد خردة – بلح) والواردات من دولة إثيوبيا هي (بن – زنجبيل – عسل – أدوات زينة وتجميل – أجهزة كشف معادن) .
وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع صادرات الولاية للمنافسة في الخارج ، الإهتمام بنشاط تجارة الحدود لأنها تعتبر تجارة ذات أبعاد إستراتيجية تتمثل في البعد الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والأمني .

ABSTRACT:
This study investigated the role of border trade in facilitating barter exchange between Ethiopia and Blue Nile State, aiming at identifying the volume of barter trade, and the exported or imported commodities. The study indicated that the trade balance was in favor of Ethiopia; whereas Blue Nile State main exports to Ethiopia consists of oil, salt, recyclable iron, and dates, and its main imports from Ethiopia consists of coffee, ginger, honey, cosmetics and makeup tools, and metal detector devices. The study recommends the encouragement of State exports; besides giving more attention to the activities of border trade since it have strategic dimensions; namely, economic, social, security, and political ones.

الكلمات المفتاحية: المقايضة – تجارة تفضيلية – بروتوكول .

المقدمة :

تعتبر تجارة الحدود من الأنشطة التجارية التي عرفت منذ القدم وكانت عبارة عن مقايضة سلعة بأخري ولكن بعد ظهور الحدود السياسية تطور هذا النشاط .
والتبادل التجاري عبر تجارة الحدود بين دولة إثيوبيا وولاية النيل الأزرق ضرورة املتها علاقات الجوار والحاجة إلي بعض السلع الضرورية التي تعتبر تكلفة الحصول عليها أقل في المناطق الحدودية .

وتعمل هذه الورقة علي دراسة دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين دولة إثيوبيا والنيل الأزرق في الفترة (2002-2012) وتم إختيار هذه الفترة لمقارنة حجم التبادل التجاري قبل توقف تجارة الحدود 2009 م وبعد بروز التجارة التفضيلية .

مشكلة الدراسة :

تتحدد مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

1-ماهو حجم التبادل التجاري عبر تجارة الحدود بين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا ؟

2-ماهي طبيعة الميزان التجاري لتجارة الحدود بين ولاية النيل الأزرق وإثيوبيا ؟

3-ماهي إنعاكسات توقف تجارة الحدود والعمل بالتجارة التفضيلية ؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلي الأتي :

- بيان حجم التبادل التجاري عبر تجارة الحدود بين ولاية النيل الأزرق ودولة إثيوبيا .
- توضيح سلع الصادر والوارد بين الولاية وإثيوبيا .
- بيان إنعاكسات توقف تجارة الحدود والعمل بالتجارة التفضيلية .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في تناول دور تجارة الحدود في حجم التبادل ، وتعتبر هذه الدراسة مهمة حيث أن كل ماورد عن تجارة الحدود هي تقارير فقط بين الولايات الحدودية ووزارة التجارة الخارجية .

فروض الدراسة :

1- حجم التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا ضعيف .

2- التبادل التجاري عبر تجارة الحدود لصالح دولة إثيوبيا .

3-توقف تجارة الحدود والعمل بالتجارة التفضيلية لم يغير من شكل التبادل التجاري بين الولاية ودولة إثيوبيا .

منهج الدراسة :

إستخدم الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي عن طريق جمع المعلومات عن المشكلة وتحليلها وتصنيفها وتم جمع البيانات من خلال المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والأوراق العلمية والتقارير التي تخص الدراسة.

الدراسات السابقة :

دراسة :الهادي محمد آدم (2008م) :

تناول أثر تنظيم تجارة الحدود علي تسويق منتجات قطاع الأعمال الصغيرة والحرفية بالسودان ، وقد هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي العوامل المؤثرة في تنظيم تجارة الحدود التي تؤدي دورها في تسويق منتجات قطاع الأعمال الصغيرة بولاية القضارف ، كذلك التعرف علي نقاط القوة والضعف ، لقطاع مشروعات الأعمال الصغيرة و الحرفية حتي يؤدي دوره في الإستفادة من الفرص المتاحة في تجارة الحدود.

وقد توصلت الدراسة إلي ان التوسع في تجارة الحدود يؤدي إلي زيادة التسويق وأن تجارة الحدود تساهم في توفير السلع الضرورية بين ولاية القضارف وإقليمي الأمهرة والتقراي، وضعف قطاع المشروعات الصغيرة والحرفية يؤدي إلي عدم إستغلال الفرص التجارية بينهما .

وأوصت الدراسة بضرورة المساعدة في تشجيع عمليات الأنتاج والتسويق للمنتجات المحلية وتنمية صور التكامل الإقتصادي بين السودان والدول النامية مما يوفر شروط أفضل للمنتجات المحلية .

المحور الأول : تعريف تجارة الحدود :

هنالك العديد من التعاريف لتجارة الحدود تناولها الكتاب كل علي حسب تخصصه إلا انهم إشتركوا جميعاً في أنها نوع من أنواع التجارة الدولية سواء أكان بمفهومها الضيق أو الواسع والتعريفات هي:

- تعرف تجارة الحدود بأنها نشاط تجاري يمكن أن يتم في السلع التجارية بواسطة الأشخاص العاديين والمستقرين علي بعد 90 كيلو متر من المناطق الحدودية للدولتين المتفقتين بدون التقييد بأسس البنك المركزي

- وفي تعريف آخر أكثر خصوصية تجارة الحدود تعرف إقتصادياً بأنها المقايضة التبادلية الممكنة للبضائع ببضائع أخري بين الأقاليم المتجاورة في دولتين مختلفتين – مثل التبادل الذي يتم لإحداث الإكتفاء من الحاجيات اليومية عبر المجتمعات المتقاربة والمتصلة فيما بينها في الدولتين .

- تعرف تجارة الحدود علي أنها نوع من أنواع التجارة الخارجية يتم فيها تصدير سلع بالمقابل إستيراد سلع بنفس القيمة غير أنها لا تخضع للإجراءات المصرفية كفتح خطابات الإعتماد لأي من سلع الصادر أو الوارد كما يتم التعامل في تجارة الحدود بالعملات الوطنية فقط ، وهي تجارة إستيراد وصادر وتمارس عبر المحطات الجمركية فقط .

- تسمي التجارة بتجارة الحدود عندما تستوفي التجارة الإجراءات التالية :

1- القيد في سجل المصدرين والمستوردين تحت مسمي تاجر حدود مع الولاية المعنية وفق قانون سجل المصدرين والمستوردين لسنة 1984 تعديل 2008م .

2- التقيد بالبرتوكولات والأهداف الكلية المحددة التي يتم التوقيع عليها بين الولايات الحدودية ووزارة التجارة كل ولاية علي حدة .

3- تتجدد هذه البروتوكولات سنوياً أو يتم التوافق علي العمل بما تم التوقيع عليه في العام السابق.

4- إعتماد سلع الصادر والوارد من قبل بنك السودان بالولاية المعنية لدواعي متابعة الإيفاء بالتنفيذ السليم والمحاسبة إذا لزم الأمر(النعمان عبدالله الطيب، 2013 م) .

- تجارة الحدود نشاط تجاري محدود بين الأفراد والمجموعات السكانية المشتركة بين دولتين لسد الإحتياجات بمنافع متبادلة ، وأصبح هذا النشاط قانونياً وإقتصادياً بواسطة الجهات الرسمية لتحقيق عدة أهداف أهمها مكافحة التجارة غير المشروعة وإنعاش الحركة التجارية مما يؤدي للإستقرار الإجتماعي (أحمد سيد أحمد 2013 م) .

- تجارة الحدود فهي نشاط إقتصادي يقوم علي تبادل السلع والخدمات بين منطقتين لدولتين متجاورتين تفصل بينهما حدود معترف بها وتحكم كل منها نظم إدارية مستقلة ، تتميز هذه التجارة بسمات تتلخص في التالي :

1- لها سجل خاص بها تبدأ الإجراءات الأولية لإستخراجه بالولاية المعينة ثم تكمل الإجراءات بإدارة السجل بوزارة التجارة الخارجية .

2- إقتصار المتعاملين فيها علي حاملي السجل من التجار والشركات الصغيرة من قاطني الولاية الحدودية .

3- لا تخضع للإجراءات المصرفية عدا الإجراءات الخاصة بالحصر والمتابعة عبر إستمارة EX

4-إتباع إسلوب المقايضة في التبادل السلعي بقيمة متساوية للصادر والوارد وإعتبار الدولار كمعيار لقيمة السلع (وزارة التجارة الخارجية، 2011م) .

5- التبادل التجاري يكون بحجم يتناسب وإحتياجات سكان المنطقة الحدودية ووفق مايحدده طلبها الكلي علي ألا يتعدي الهدف الموجود بإتفاقية تجارة الحدود الموقعة بين الولاية ووزارة التجارة .

6- إنخفاض أسعار السلع المتبادلة مقارنة بأسعارها في المناطق الأخري بسبب إنخفاض تكلفة الترحيل .(عبد المنعم، 2001)

أهمية تجارة الحدود :

إكتسبت تجارة الحدود في مراحل تطورها في السودان أهمية قصوي خاصة علي حدود السودان مع مصر وليبيا وأثيوبيا وتشاد وأفريقيا الوسطي وهي تلعب دوراً مهماً في ضبط العمل في مجال التبادل المحدود للسلع منعاً للتهريب عبر تنظيم المحطات الجمركية وتفعيل ضوابط المواصفات والجودة ، كما تمثل مؤشراً مهماً لإستقرار العلاقات بين الدول وتكمن أهمية تجارة الحدود في النقاط التالية :

- فتح مجال هذه التجارة ينمي قدرات السكان في المناطق الحدودية علي ممارسة النشاط الإقتصادي علي أسس قانونية .

- تعمل علي إيجاد أساليب فعالة لترقية صادرات السلع الهامشية والسلع شبه الصناعية للدول المتجاورة التبادل التجاري في الأقاليم المتاخمة للدول المتجاورة يحدث آثراً إيجابياً في زيادة حماس المواطنين لزيادة الإنتاج والتصدير وبالتالي يساعد علي الإستقرار والحد من الهجرة إلي العواصم والمدن الكبري

- دخول وخروج السلع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفف الضغوط علي موانيء الدول الرئيسة.

- تعمل تجارة الحدود علي تقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المتجاورة ، حيث أن تجارة الحدود وسيلة فاعلة لنقل الثقافات وتطوير علاقات حسن الجوار بين الدول (بشير الجيلي، 1992م) .

- تساعد في تسهيل الحصول علي سلع مستوردة بالعملة المحلية .

– مع تطور تجارة الحدود تصبح هناك مصالح إقتصادية مع دول الجوار تدعم توحيد الرؤى السياسية بين دول الجوار .

أهداف تجارة الحدود :

لتجارة الحدود أهداف عدة تتمثل في :

1– تنمية وتقوية الصلات التجارية بين السودان ودول الجوار وخلق مصالح مشتركة بينهما .

2– دعم أواصر الصداقة بين السودان وجيرانه بتقوية العلاقات السياسية والتقليل من مهددات الأمن والنزاعات الحدودية .

3– تشجيع الولايات الحدودية علي زيادة مواعينها الإيرادية وإيجاد مصادر دخل وإيرادات حقيقية لتمويل الأمن وتقليل النزاعات الحدودية .

4– توفير بعض السلع الضرورية للولايات الحدودية وتفادي الندرة والأزمات المعيشية .

5– تحسين المستوي المعيشي والوضع الإجتماعي للقبائل الحدودية وتوفير فرص عمل للمواطن .

6– تقلل من فرص التهريب وتوفير السلع عبر القنوات الرسمية .

7– الحد من الهجرة من الريف إلي المدينة أو إلي الخارج وذلك لنشاط عمليات التبادل التجاري وأثرها الإقتصادي .

8– تخفيض الطلب علي الدولار إذ أن تجارة الحدود تجارة مقايضة سلعة باخري .

9– التعرف والترويج للسلع والمنتجات السودانية وخلق أسواق ثابتة لها (وزارة التجارة الخارجية، 2011م) .

ضوابط عمل تجارة الحدود :

التجارة من حيث أنها دولية وإقليمية تعني إنتقال السلع والخدمات ورأس المال والأشخاص وهي علاقات إقتصادية تختلف من دولة إلي أخري لأختلاف الخصائص والمميزات النسبية لكل منها ، ولنجاح تجارة الحدود ، علي كل ولاية عمل دراسات وافية تتناول طبيعة الولاية من السكان إضافة إلي المقومات والركائز التي تضبط تلك التجارة وأهمها التقيد والإلتزام لسياسات وخطط وزارة التجارة الخارجية والجهاز المصرفي في تطبيق منظم لهذه التجارة مع التأكد من مطابقة إجراءات الإستيراد والتصدير مع المستندات اللازمة عند التخليص .

أولاً ضوابط وزارة التجارة الخارجية :

1– اللجنة الدائمة لمراجعة قوائم سلع تجارة الحدود المكونة من مندوب التجارة الخارجية ، الجمارك ، بنك السودان ، الصناعة ، الزراعة ، الثروة الحيوانية ، مناديب الولايات الحدودية تجتمع في نوفمبر من كل عام بوزارة التجارة الخارجية لتحديد قوائم سلع الصادر والوارد .

2– ترسل الولايات الحدودية مقترحاتها لقوائم سلع الصادر والوارد في أول نوفمبر من كل عام لوزارة التجارة الخارجية ليتم إعداد إتفاقيات تجارة الحدود .

3– يمد بنك السودان وزارة التجارة الخارجية بمؤشرات سعر الصرف للعمل بموجبه لإعداد إتفاقيات تجارة الحدود خلال العام .

4- إلتزام الولايات الحدودية والجهات ذات الصلة المنفذة لتجارة الحدود بالحصص المحددة بإتفاقيات تجارة الحدود الموقع عليها من قبل وزارة التجارة الخارجية .

5- عدم إصدار إستمارات صادر ووارد للمصدرين والمستوردين الذين ليس لديهم سجل تجارة حدود صادر من وزارة التجارة الخارجية .

6- يرتبط تنفيذ التجارة الواحدة بعملية صادر ووارد بقيمة متساوية علي أن ينفذ الصادر أولاً والوارد ثانياً .

7- إلتزام الولايات الحدودية بالعمل وفق إستمارات الصادر والوارد اللازمة لإجراءات تجارة الحدود الصادرة من وزارة التجارة الخارجية .

8- البضائع الواردة عن طريق تجارة الحدود والمخالفة لقائمة السلع المحددة بالإتفاقيات أو الزيادة في الكميات المصدقة تعالج وفق إجراءات الإستيراد الحر المتبعة وبالعدم تحجز بواسطة سلطات الجمارك .

9- تسهيل الولايات الحدودية لمهام فرق المراجعات الدورية الإتحادية للتأكد من صحة الإجراءات وتقويم الأداء بالولايات .

10- ترسل الولايات الحدودية إحصائيات التنفيذ الفعلي النصف سنوي والسنوي لوزارة التجارة الخارجية لتمكينها من إعداد الإحصائيات والتقارير لتجارة الحدود .

ثانياً ضوابط بنك السودان :

1- عدم إصدار إستمارة صادر إلا للمصدرين المسجلين بسجل المصدرين والمستوردين ولديهم سجل ساري المفعول وعلي البنوك الإحتفاظ بصورة من تلك المستندات بملف العميل .

2-إعفاء تجارة الحدود من شرط الضمان .

3- تمديد فترة التنفيذ الوارد إلي ستة أشهر .

4- أن تكون سلع الصادر والوارد ضمن قوائم الصادر والوارد للهدف الكلي حسب الإتفاقية الموقعة بين وزارة التجارة الخارجية الإتحادية والولاية المعينة .

5- تقديم رخصة إستيراد مساوية في قيمتها لرخصة الصادر .

6- ألا تتجاوز المبالغ المصدقة لقوائم الصادر والوارد الهدف الكلي للإتفاقية الموقعة .

7- عدم إعتماد أي مناقلات لسلع الصادر والوارد إلا بتصديق من وزارة التجارة الخارجية .

8- إعداد سجلات بالفرع لكل عمليات الصادر والوارد لكل عملية علي حدا وذلك لأغراض المراجعة .

9- إعداد تقرير شهري موضحاً فيه الصادر المنفذ خلال الشهر وإسم المُصدِر ، السلعة ، الكمية ، القيمة ، تاريخ إستمارة الصادر .

10- سلعة الوارد المقابل ، القيمة وصورة من شهادة الوارد .

11- تقديم التقرير الشهري للإدارة العامة لموارد النقد الأجنبي خلال فترة لاتتجاوز إسبوع .

12- إعداد كشف بأسماء المصدرين المقصرين في تنفيذ الوارد ليتم حظرهم عن التعامل مع الجهاز المصرفي

ثالثاً : ضوابط الجمارك :

1- أي بضائع غير مضمنة في قوائم تجارة الحدود يتم معاملتها وفق الإجراءات الإستيرادية المتبعة وذلك بتقديم مستندات إكمال إجراءات مصرفية وبالعدم تحجز هذه السلع .

2- المنقولات للإستعمال الشخصي تعامل وفق ماهو مسموح به في حدود القانون واللوائح .

3- غير مسموح بالتجاوز في ترسيم الكميات التجارية بأي دعوي وتحصل الرسوم المقررة كاملة.

4- تُقيم الرسائل التجارية علي ضوء القوائم الإرشادية المرفقة مع هذا الأمر والتي لا يجوز تعديلها من وقت لأخر من الإدارة العامة .

5- دون الإخلال بما ورد بالفقرات أعلاه يجب تقديم النصائح اللازمة للبضائع المقيدة بموجب أحكام القوانين السارية في البلاد .

6- الإلتزام بالحصص المحددة حصراً في إتفاقيات تجارة الحدود والموقع عليها من قبل وزارة التجارة الخارجية (وزارة التجارة الخارجية 2011م) .

المحور الثاني : العلاقات التجارية مع أثيوبيا :

تأتي إثيوبيا واحدة من أهم دول الجوار السوداني السبع وظلت إثيوبيا تمثل مكانة متقدمة في علاقات السودان الخارجية مع دول الجوار ، بل وأحيانا تأتي علي قمة أولويات علاقات السودان مع دول جواره ، وبالنظر إلي طبيعة العلاقات السودانية الإثيوبية وعبر تاريخها القديم والحديث والمعاصر ، وهنالك عدد من المصالح المشتركة بين دولة أثيوبيا والسودان تحتم وجود العلاقات بينهما :

- تداخل المجموعات الإثنية علي طول الشريط الحدودي بعدد ثلاث ولايات هي القضارف – سنار – النيل الأزرق – وتعتبر هذه الولايات هي الأكثر كثافة سكانية وأكثر تداخلاً بشواهد الحركة التجارية وإنفتاح الطرق البرية .

- توجد تجارة حدودية بمدن ولايات النيل الأزرق والقضارف مثل الحمرة ، حمدايت القلابات ، الدمازين ، الروصيرص ، أصوصا .

- الإسلام وهو دين الأغلبية ودين السلطة الحاكمة , يمكن أن تكون هناك أديان وثنية في الحدود مع ولاية النيل الأزرق .(منتدي البحوث العلمية، 2012م)

للدولتين الجارتين نشاط تجاري متميز لسنوات خلت وذلك في إطار العديد من الإتفاقيات والبرتوكلات التي أبرمت بين حكومتي البلدين بهدف توثيق دعائم العلاقات التجارية بينهم وتسهيل إنسياب التجارة لتعظيم المردود منها لكل منهما . ويمكن حصر هذه الإتفاقيات كما يلي :

(1) اتفاقية التجارة التفضيلية :

ابرمت هذه الإتفاقية في السادس من مارس 2000 وهدفت إلى :

- ترقية وزيادة النشاط التجاري وبالتالي تنمية العلاقات الإقتصادية مما يدعم زيادة الإنتاجية واستقرار النظام المالي لكليهما .

- وضع شروط للمنافسة العادلة للنشاط التجاري بينهما.

– وللمساهمة في تحقيق ذلك يتم إلغاء التعريفة الجمركية بما يتناسب مع تنمية وزيادة التجارة الإقليمية .

يتم تطبيق هذه الإتفاقية على جميع أنواع السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ لأي من الدولتين وذلك وفقاً لقوانين الكوميسا حيث لايتم فرض تعريفة جمركية على الواردات من هذه السلع وتكون الرسوم الجمركية (صفر).

(2) **إتفاقية عبور بضائع :**

أبرمت هذه الإتفاقية في الرابع من أغسطس2000م لتهيئة ظروف مناسبة لإنسياب حركة البضائع الصادرة من أثيوبيا ذات المنشأ الأثيوبي أو تلك البضائع الواردة لأثيوبيا . حيث يستدعى الوضع تسهيل إجراءات وجمارك عبور هذه البضائع وذلك من منطلق الإستفادة من مزايا اتفاقية جمارك العبور . وتشمل كلمة بضائع كل المنقولات بما فيها الماشية الحية.

(3) **بروتوكول تجارة الحدود :**

تم الإتفاق على هذا البروتوكول بتاريخ 2 مايو 2001 وقد وضع في الإعتبار تنظيم التجارة ودعم العلاقات الإقتصادية والإجتماعية بين سكان المناطق الحدودية للدولتين والتي تعتبر حجر الزاوية بالنسبة للعلاقات الكلية بينهما و تعنى تجارة الحدود النشاط التجاري الذي يقوم به سكان الدولتين على المناطق الحدودية على مسافة حتى 90 كلم من حدود الدولة الأخرى دون اللجوء للنظام المصرفي لأي من الدولتين ، وذلك فقط بوجود رخصة تجارية . والسلع التجارية التي حددها البروتوكول هي :

جدول (1) السلع التي حددها بروتوكول تجارة الحدود بين السودان واثيوبيا

قائمة السلع المصدرة من أثيوبيا إلى السودان	قائمة السلع المصدرة من السودان إلى اثيوبيا
الفواكه	بلح – بصل – فواكه
الذرة البيضاء ، الفتريتة الحمراء	حجر طواحين
عدس	ملح
حمص– الفاصوليا – ويكة	مدخلات زراعية (محلية الصنع)مثل (فأس، مناجل، معاول)
عسل – ثوم – بطاطس	صابون – حديد – بطاريات جافة
ألبان – زبد – تبغ – شاي	معدات مطابخ
اقمشة – بهارات – قرفة	كبريت
مدخلات زراعية (محلية الصنع)	حنة – مواد تجميل
مواد تجميل (محلية الصنع)	صمغ لبان

المصدر : جمهورية السودان الوكالة الوطنية للتامين وتمويل الصادرات (2013م)

– تمارس تجارة الحدود بين البلدين عبر ولايتى القضارف والنيل الازرق. حيث يتم التبادل التجارى باسلوب المقايضة عن طريق رخصتين :

أ– رخصة صادر : وتحوي سلع الصادر من الولاية لاثيوبيا

ب– رخصة وارد : وتحوي سلع الوارد من اثيوبيا للولاية ، الرخصتان متساويتان فى القيمة.

- مدة سريان الرخصة ستة أشهر وهى المدة التى يجب ان يلتزم التاجر بتنفيذ ايهما أسبق. الرخصة قابلة للتعديل اثناء فترة سريانها ويمكن أن تحل سلعة مكان اخرى إذا رأى التاجر ذلك شريطة أن يكون ذلك قبل بداية التنفيذ .

لكن في العام 2003م شهدت تجارة الحدود لفترة محدودة حراكاً وذلك بعد توقيع بروتوكول تجاري بين الولاية وأثيوبيا برأس مال 10 الف دولار وبعد الطفرة الكبيرة التي حققها التبادل التجاري مع أثيوبيا كان لابد من توقيع بروتوكول جديد في العام 2007م بقيمة 10 مليون دولار لإستيعاب الحركة التجارية التي تحققت في الأعوام 2005 – 2006 م، لكن تعقيد بعض السياسات الجمركية من الجانب الأثيوبي وأيضاً زيادة نسبة الجمارك السودانية إلي أكثر من 80% أدي إلي إحجام كثير من تجار الحدود عن العمل وبدأت بعدها عملية التبادل التجاري في التدهور حتي العام 2009م الذي صدر بموجبه قرار من القطاع الإقتصادي بإيقاف تجارة الحدود والإستعاضة عنها بنظام التجارة الصفرية ، ونسبة لحداثة التجربة علي التجار وكذلك بعض الشروط التي وضعت فيها لم يتمكن التجار من مزوالة نشاطهم حتي الآن كما كان لبروز نظام الكوميسا بالولاية الأثر الكبير علي تجارة الحدود وذلك نسبة للميزات التي تتمتع بها من إعفاء شبه تام من الرسوم الجمركية ماعدا رسوم التفتيش والوزن وأيضاً إتجاه التجارة إلي إيجار رخص تجارة الكوميسا ، الأمر الذي قاد بدوره إلي شبه توقف لعمل التجارة الحدودية وإحجام تجار الحدود عن مواصلة نشاطهم في الحدود وهنالك بعض السلع الجديدة التي دخلت في الآونة الأخيرة لذا لابد من مراجعة هذا البروتوكول والعمل علي توقيع بروتوكول جديد يسهم في تفعيل هذه التجارة المهمة:

جدول (2) سلع الصادر من السودان وسلع الوارد من أثيوبيا

قوائم سلع الصادر من السودان	قوائم سلع الوارد من أثيوبيا
منتجات بلاستيكية	الفواكه
معدات طبخ	الذرة
منتجات صناعية غذائية	الذرة الشامية
خيش مستعمل	العدس
حجار بطارية	الكبكبي
كبريت	الفول المصري
مشروبات غازية	العدس الكبير
بصل	العسل
ملح	الثوم
بوهيات	البطاطس
مياه صحية	اللبن الحليب
أثاثات منزلية	السمن
سراميك	التبغ والسجائر
أحذية	الشاي
	معدات زراعية
	الكريمات
	الصابون

	البهارات
	الويكة

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد والتنمية البشرية بولاية النيل الأزرق(وزارة المالية 2010)

وبالتالي لابد من وجود بروتوكول شامل للسلع الضرورية لأنسان ولاية الأزرق .

أهم النقاط الحدودية بين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا :

ولاية النيل الأزرق لديها حدود مشتركة مع الإقليم السادس (بني شنقول) ويقطنها مجموعة من القبائل الحدودية المتداخلة والمتشابهة في العادات والتقاليد ونمط الحياة الإقتصادية مما يجعل تكاملهما أمراً ضرورياً ومحليات الولاية علي الحدود المقابلة لإقليم بني شنقول هي :

1- محلية الكرمك.

2- محلية قيسان.

3- محلية الروصيرص .

وأهم النقاط الحدودية في الجانب السوداني موضحة في الجدول التالي :

جدول (3) النقاط الحدودية بين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا

ولاية النيل الأزرق	دولة أثيوبيا
جبل نمر	المهل
أم درفا	يامزا
يابشر	يابشر
قيسان	البيرو
الكرمك	الكرمك
أشيمبو	ياردا
مينزا	المهل
يابوس	يابوس
الكرمك	الكرمك

المصدر : وزارة المالية(ولاية النيل الأزرق) – إدارة التجارة وضبط الجودة 2011م

ومن هذه النقاط هنالك محطات قائمة تعمل بصورة فاعلة ونشطة :

1-محطة مينزا التجارية .

2-محطة أم درفا التجارية .

3-محطة قيسان التجارية .

نقاط متوقفة :

1-محطة يابوس التجارية.

2-محطة الكرمك التجارية.

3-محطة كدنقلات التجارية.

محطات مقترحة :

1-محطة ديم منصور التجارية.

2-محطة ابو النذير التجارية.

التطورات الاخيرة في تجارة الحدود :

- قرار إلغاء تجارة الحدود في 23/ يوليو /2009 م بناءاً علي قرار الأمانة العامة لمجلس الوزراء – القطاع الإقتصادي رقم (6) لتصبح تجارة حرة عبر الإجراءات البنكية (الإستيراد والتصدير) منعاً لتهريب سلع الصادر للدول المجاورة وقد كان هذا هو المبرر لإلغاء تجارة الحدود رغم مساهمتها الضئيلة في التجارة الخارجية .

- قرار رئيس القطاع الإقتصادي بتاريخ 24/ سبتمبر / 2009م بتشكيل مجموعة عمل حول تجارة الحدود إختصاصتها :

ا- التوافق علي مفهوم تجارة الحدود .

ب- تحديد السلع والكميات .

ج- تحديد السقوفات المالية .

- قرار رقم 26 بتاريخ 2010/10/7م صادر من وزير الدولة بالتجارة الخارجية والقاضي بتشكيل لجنة لتفعيل قرار رئيس القطاع الإقتصادي المذكور أعلاه وذلك بعد أن تم إيداعه لدى القطاع الإقتصادي ولم يتم إدراج التقرير في جدول أعماله .

- تم تكليف وزارة التجارة الخارجية بعرض تقرير عن أثر توقف العمل بتجارة الحدود علي الولايات الحدودية وتم تنفيذ التكليف الصادر من القطاع الإقتصادي .(وزارة الخارجية ، 2011)

ان قرار توقف تجارة الحدود كان له آثار سالبة علي الولايات الحدودية التي تضررت من هذا القرار الصادر في العام (2009) م بايقاف أو تعليق العمل بتجارة الحدود والترانزيت بين الدول والولايات المجاورة ، فقد تراجعت الايرادات نتيجة لتوقف هذا النشاط عبر الحدود ، فضلاً عن تدهور العلاقات التي كانت متطورة مع دول الجوار.

وقد ساهم هذا الإلغاء في خلق مشكلات عديدة لمواطني الولايات الحدودية ، فضلاً عن الضرر الذي لحق بشريحة التجار والمتعاملين بتجارة الحدود. والسودان بحاجة إلي إستغلال جميع الفرص الاقتصادية وتفعيل العمل بجميع أنواع التجارة وتنشيط البروتوكولات الموقعة مع الدول المختلفة حتي تزيد عائدات الصادرات بالولايات الحدودية للمساهمة في الاقتصاد القومي، بجانب المساهمة في حفظ الأمن والاستقرار خاصة على المناطق الحدودية.

ومن أهم آثار توقف هذه النشاط التجاري :

1- عند ممارسة الولايات لتجارة الحدود إهتمت هذه الولايات بزراعة محاصيل للصادر وزيادة مساحة الرقعة المزروعة بهذه المحاصيل وقد تأثر ذلك بتوقف هذه التجارة .

2- أثر إيقاف تجارة الحدود علي تقليص فرص العمل التي أوجدها هذا النشاط خاصة في المحطات الجمركية كالتخليص والمناولة والترحيل والخدمات المعيشية من مآكل وشرب والخدمات المصرفية والفندقية والنقل .

3- فقدان الولايات الحدودية لمصدر مهم للإيرادات حيث كانت تجارة الحدود تساهم مساهمة كبيرة في الإيرادات الذاتية للولايات الحدودية وقد تأثر ذلك بعد صدور قرار الإيقاف .

4- تفشي ظاهرة التهريب بصورة واسعة بكل الولايات الحدودية خاصة تهريب الإبل وقد كان لتجارة الحدود أثر كبير في القضاء علي هذه الظاهرة .

5- توقف العمل ببرتوكول تجارة الحدود الموقع بين السودان وأثيوبيا من جانب السودان علماً وبأنه في آخر إجتماع للجنة إنعقد بولاية سنار ديسمبر الماضي في العام 2012 أفاد الجانب الأثيوبي بإستخراج 600 رخصة تجارة حدود في العام 2010م لم يقابلها أي تراخيص مستخرجة من الجانب السوداني وهذا يؤدي إلي زيادة التهريب للسلع والعملات لمقابلة التراخيص المستخرجة من الجانب الأثيوبي .

6- في إجتماعات اللجنة العليا السودانية المصرية المشتركة والتي إنعقدت في عام 2007م تم الإتفاق الأول من الجانب المصري علي تكوين لجنة مشتركة بين الجانبين للنظر في المشاكل والمعوقات التي تواجه تنفيذ تجارة الحدود بين البلدين والعمل علي تنظيمها والإتفاق علي المسارات والمنافذ وقوائم السلع وبالتالي فإن توقف تجارة الحدود قد أثر علي إكمال هذا الإتفاق .

وقد يكون لهذا القرار عوامل أدت إلي تنفيذه وهي ذات العوامل التي جعلت تجارة الحدود مقيدة وغير واضحة وبالتالي صعوبة إخضاعها للضوابط الموضوعة مما يؤدي إلي تعرض تجارة الحدود لعدد من المشاكل أهمها :

1- تداخل السلطات والإزدواجية في إتخاذ القرارات .

2- عدم وجود ملحقيات تجارية في معظم دول الجوار لحل إشكاليات هذه التجارة .

3- عدم الإلتزام ببطاقة البيان (الدبياجة) وفترات الصلاحية للمواد الغذائية .

4- مخالفة الدبياجة للمحتويات .

5- بعض المواد الغذائية تتم إعادة تعبئتها في عبوات غير مطابقة مما يعرضها للتلف .

6- مخالفة المواصفات السودانية بعد إجراء التحاليل المعملية .

7- المواد الكيميائية لا تصحبها مستندات فنية أو دبياجة علي العبوات .

8- تدني جودة الواردات من حيث الإشتراطات الفنية والتعبئية والتغليف (المحطات الجمركية الحدودية والمناطق الحرة)

9- تأخير إجراءات الفحص والتحاليل مما يعرض كثير من الصادرات للتلف .

10- عدم وجود أوعية تخزين في المنافذ الحدودية .

11- تعقيد الإجراءات الجمركية والرقابية في المنافذ الحدودية .

12- لاتوجد وسائل نقل مبردة للأغذية والمعلبات التي تحتاج درجات حرارة معينة .

13- عدم وجود شاحنات مخصصة لأغراض محددة مثلاً شاحنات الأسمنت يمكن أن يشحن عليها الأرز وكذلك شاحنات بعض الكيماويات الزراعية .

14- عدم مراعاة الحمولة المنصوص عليها قانوناً مما يؤدي لتلف مكانيكي لكثير من السلع وقد يترتب عليه تلف كيميائي في بعض المعلبات والأغذية .

15- تعرض كثير من المواد الغذائية للأتربة وحرارة الشمس في تلك الشاحنات .

16- تفتقر المناطق الحدودية لأبسط مقومات التخزين السليم وفق نصوص المواصفات ومانصت عليه ممارسات التصنيع الجيد .

17- عدم تخصصية المخازن إذ نجد أن التخزين يتم لجميع السلع في مخزن واحد سواء كانت غذائية أو كيميائية أو مدخلات إنتاج .(أحمد سيد أحمد، 2013م)

18- عدم توخي الدقة في مقترحات السلع المطلوبة للولايات يؤدي إلي كثرة طلبات المناقلة وإضافة وإدخال سلع جديدة للقوائم المالية .

19- الرسوم التي تفرض بواسطة السلطات المحلية الولائية علي البضائع والشاحنات تختلف من ولاية لأخري مما يؤدي إلي تحويل مسار التجارة إلي الولايات التي تتحصل علي رسوم أقل.

20- عدم وجود بوتوكول موقع بين السودان ودول الجوار يؤدي إلي عدم حصول الولايات علي إحتياجاتهم الفعلية .

21- يلجأ بعض التجار لتأجير رخصهم نسبة لضعف رأس المال .

22- من واقع التنفيذ الفعلي لتجارة الحدود نلاحظ وجود إختلاف بين إحصاءات بنك السودان والجمارك ومكاتب إدارات تجارة الحدود ، (وزارة التجارة الخارجية 2011) .

المحور الثالث : الأداء الفعلي لتجارة الحدود في ولاية النيل الأزرق :

في العام 1996م تم تنشيط تجارة الحدود بالولاية إلا أنه لم يستمر نسبة لقيام الحرب الأهلية في عام 1997م وفي نهاية العام 2003م عاودت تجارة الحدود نشاطها وتم توقيع بروتوكول تجاري ، و يوضح التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق ودولة أثيوبيا حركة السلع الصادر لأثيوبيا والواردة منها ولذلك لابد من توضيح هذه السلع ونبدأ أولاً بالصادر إلي دولة أثيوبيا والذي لم يستمر كثيراً :

الصادر :

جدول (4) التنفيذ الفعلي للصادرات بالولاية لعام 2003م

الرقم	السلعة	المنفذ بالطن	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	التنفيذ الفعلي
1	الملح	300	19,650	22,500	%8
2	زيت الطعام	75	239,206	96,778	%28
3	صابون الغسيل	913 ك	11,528	132,000	%52
الجملة				251,278	%88

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية، (2003م)

نلاحظ من خلال سلع الصادر لدولة أثيوبيا أن صابون الغسيل يمثل النسبة الأكبر في التنفيذ الفعلي للصادرات يليه زيت الطعام والملح وقد كانت نسبة التنفيذ الفعلي للصادرات من مجموع إجمالي القيمة 88% ويعزى ذلك للإتفاقية التي أبرمت في هذا العام .

جدول (5) التنفيذ الفعلي للصادرات بالولاية لعام 2004م

لرقم	السلعة	المنفذ بالطن	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	النسبة المئوية
1	بلح	10	385	3850	% 8.8
2	بصل	3979	198	787.8	% 18
3	ملح	16,082	75	120.6	%2.7
4	صابون غسيل	195,366ك	4,4	859,6	%19
5	حديد خردة	3584,48	82,5	295,7	%6.8
6	لبان بخور	278	825	229,4	%5.3
7	زيت طعام	829	913	756,9	%17
الجملة				434,50	%77.6

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية (2004م)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن سلعة صابون الغسيل حصلت علي أكبر نسبة من التنفيذ الفعلي وهي 19% يليها البصل 18% ومن ثم زيت الطعام ، البلح ، حديد الخردة ، لبان البخور ، الملح وكان التنفيذ الفعلي لكل السلع بنسبة 77.6% .

وقد توقفت الصادرات منذ العام 2004م نسبة للظروف الأمنية التي إستدعت تهريب بعض السلع في حالة الضرورة القصوي لذلك وأصبحت فيما بعد تتم بنسب بسيطة لاتذكر ولاتقيد وتتم بصورة شخصية بين المواطنين علي الحدود وذلك لعوامل كثيرة أهمها قرب المسافات بين المناطق الحدودية وأثيوبيا والظروف الأمنية التي تجعل من السهل الوصول إلي المناطق القريبة في أثيوبيا إضافة إلي وعورة الطرق من الدمازين حاضرة الولاية إلي المناطق الحدودية .

الوارد :

بالنسبة للواردات فقد إستمرت بصورة طيبة بين الدولتين وكانت تفاصيلها كالآتي :

جدول (6) التنفيذ الفعلي للواردات بالولاية لعام 2003م

الرقم	السلعة	المنفذ بالطن	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	النسبة المئوية
1	البن الحبشي	262,18	1020	267,423	%31
2	الزنجبيل	47,09	765	283,739	%34
3	عسل	11,542	800	92,336	%11
	الفول المصري	29,22	404	198,849	%23
				842,347	% 99

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية (2003م)

نلاحظ أن سلعة الزنجبيل تصدرت قائمة الواردات بنسبة 34% يليها البن والفول المصري والعسل . وقد كانت نسبة التنفيذ الفعلي من إجمالي الواردات 99 %

جدول (7) التنفيذ الفعلي للواردات بالولاية لعام 2004م

الرقم	السلعة	المنفذ بالطن	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	النسبة المئوية
1	الفول المصري	6549.72	382	250,10	%11
2	الفاصوليا	4,5	495	2227	%1.1
3	عسل النحل	62,72	800	50176	%24
4	الشاي	10,6	507,8	53827	%25
5	البن	102,37	1000	10237	%4.8
6	الزنجبيل	90,83	500	45315	%21
7	الحلبة	445,8	550	24519	%11
الجملة				211,311	%97.9

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية، (2004م)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن سلعة الشاي كانت الأعلي نسبة في التنفيذ تليها عسل النحل ، الزنجبيل ، الفول المصري البن والفاصوليا وكانت إجمالي نسبة التنفيذ الفعلي للواردات من إجمالي القيمة97.9 %.

جدول (8) التنفيذ الفعلي للواردات بالولاية لعام 2005م

الرقم	السلعة	المنفذ	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	النسبة المئوية
1	عسل	1191 قنطار	800	95280	%48
2	الفول المصري	4955 جوال	200	99100	%50
3	أدوات تجميل	5 دستة	500	2500	%0.005
الجملة				196.880	%98

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية (2005م)

من خلال الواردات أعلاه نلاحظ أن الفول المصري تصدر الواردات بنسب 50% من إجمالي القيمة يليه العسل وأدوات التجميل وقد كانت إجمالي نسبة التنفيذ الفعلي للواردات من إجمالي القيمة 98%.

جدول (9) التنفيذ الفعلي للواردات بالولاية لعام 2006م

الرقم	السلعة	المنفذ بالطن	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	النسبة المئوية
1	بن	9345	1000	934,5000	%78
2	عسل	381310	500	1,906,550	%16
3	الفول المصري	106830	605	643,115	%5
				11,894,665	%99

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية ، (2006م)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة المنفذ من الواردات بلغ 99% من إجمالي قيمة السلع وكانت النسبة الأعلي للبن ومن ثم العسل والفول المصري .

جدول (10) التنفيذ الفعلي للواردات بالولاية لعام 2007م

الرقم	السلعة	المنفذ بالطن	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	النسبة المئوية
1	الفول المصري	174,7	605	105,693	%22.7
2	البن	19,4	1000	19,400	%4.1
3	عسل	12,99	800	10,392	%22
4	كمون	0,2	1650	330	%0.07
				465,485	%48.87

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية، (2007م)

من الجدول السابق نلاحظ أن سلعة الفول المصري هي الأعلي تنفيذاً تليها سلعة العسل والبن وأخيراً الكمون ، أما نسبة التنفيذ الفعلي من إجمالي قيمة السلع كانت 48.87% . ونلاحظ إنخفاض هذه النسبة عن السنوات 2003-2006 ونتج هذا الإنخفاض عن التراجع في سلعتي الفول المصري والعسل والناتج عن قوي العرض والطلب .

جدول (11) التنفيذ الفعلي للواردات بالولاية لعام 2008م

الرقم	السلعة	المنفذ بالطن	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	النسبة المئوية
1	فول مصري	5,691,826	600	3,415,010	%22
2	عسل	147,622	1500	2,214,330	%14
3	بن	313,629	1200	3,763,548	%24
4	زنجبيل	37,840	1200	4,540,800	%29
5	بقر كرور	15راس	104	1,560	%0.0001
6	كبكبي	51,240	300	1,537,200	%9.9
الجملة				15,472,448	%99

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية، (2008م)

كانت نسبة التنفيذ للواردات من إجمالي قيمة السلع 99% تصدرها الزنجبيل ثم البن ، الفول المصري ،العسل ، الكبكبي ,البقر الكرور . ونتج هذا الإرتفاع من الطلب الزائد علي سلعتي الجنزبيل و والبن . إضافة إلي ممارسة هذا النشاط في تلك الفترة بلا ضوابط نتج عنه فيما بعد قرار توقف تجارة الحدود .

وقد كانت واردات العام 2008م هي من تجارة الحدود وبعد قرار القطاع الإقتصادي توقف تجارة الحدود في 23/ يوليو /2009 م وإستمرت التجارة التفضيلية وكانت واردات فقط مما يوضح عدم تكافوء الفرص التجارية بين الولاية وأثيوبيا لأن صادرات الولاية صفر مقارنة مع الواردات كالآتي :

جدول (12) التنفيذ الفعلي الواردات التجارة التفضيلية بالولاية لعام 2009م

الرقم	السلعة	المنفذ	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	النسبة المئوية
1	فول مصري	1,217,856	600	7,307,136	%41
2	عسل	267,479	1500	4,012,185	%22
3	بن	337,232	1200	4,046,784	%22
4	زنجبيل	2000	1200	240,0000	%1.4
الجملة				17,766,105	%86

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية ، (2009م)

نلاحظ أولاً تدهور نسبة الواردات من إجمالي قيمة السلع عن السنوات السابقة وربما يعزي ذلك لتعقد إجراءات الكوميسا التي أصبحت واقع لابد من التعامل معه وفق ضوابط ونظم معينة هي جديدة للتاجر البسيط ولاتناسب مستويات رأس المال الصغير الذي يمتلكه بالتالي كانت النسبة 86% . وهي للسلع التالية علي التوالي : الفول المصري ، العسل ، البن ، الزنجبيل .

جدول (13) التنفيذ الفعلي لواردات التجارة التفضيلية بالولاية لعام 2010م

الرقم	السلعة	المنفذ بالطن	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	النسبة المئوية
1	الفول المصري	4,829,742	600	289,785	% 20
2	عسل	133,293	1500	199,939	% 14
3	بن	66,330	1200	66,330	% 4.5
4	زنجبيل	4,890	1200	586,800	% 42
5	بقر كرور	148 راس	104	15,392	% 1.1
6	عود بان	24,1030	250	602,575	% 43
7	كبكبي	528,950	300	15,8681	% 11
الجملة				1,391,382	%135,6

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية، (2010م)

نلاحظ من خلال الجدول زيادة نسبة الواردات بصورة كبيرة وقد يكون ذلك نتيجة لتوجه الكوميسا لمرحلة الوحدة الإقتصادية والتي فيها يتم الإندماج بصورة كاملة بين الدول الأعضاء إذ يصل التخفيض الجمركي إلي نسبة 100% بين دول الكوميسا .

ونلاحظ أن النسبة بلغت 135.6% من إجمالي قيمة السلع وكانت النسبة الأعلي لسلعة عود البان 43% ومن ثم الزنجبيل ، الفول المصري ، العسل ، الكبكبي ، البن ، البقر .

جدول (14) التنفيذ الفعلي لواردات التجارة التفضيلية بالولاية لعام 2011م

الرقم	السلعة	المنفذ بالطن	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	النسبة المئوية
1	الفول المصري	34,388	600	2,063,280	%70
2	عسل	36,500	1500	547,500	%18
3	كبكبي	98,910	300	294,300	%10
4	أبقار	247 راس	104	25,688	%0.9
				2,930,768	%99

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية، (2011م)

كانت نسبة الواردات من إجمالي قيمة السلع 99% ولربما تأثرت الولاية بعوامل الإنفصال لمحاذاتها دولة جنوب السودان ، نجد أن سلعة الفول المصري كانت 70% تلاها العسل والكبكبي والابقار.

جدول (15) التنفيذ الفعلي لواردات التجارة التفضيلية بالولاية لعام 2012م

الرقم	السلعة	المنفذ بالطن	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	النسبة المئوية
1	قنا	2,623	524,600	524,600	%9.1
2	عسل	28,69	26,452	26,452	%4.6
3	أبقار	100 راس	10,200	10,200	%1.7
4	اجهزة كشف معادن	9 جهاز	8,300	300و8	%1.4
5	موبايلات	71 جهاز	1,650	1650,	%0.28
6	مواتر	4	2,750	2,750	%0.47
7	بن حبشي	715.	858	858	%0.14
الجملة				574,810	%17.69

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية، (2012م)

ويتزايد إنخفاض الوارد من أثيوبيا لتوتر العلاقات الأمنية والتي تعيق التبادل التجاري كما نلاحظ وجود سلع جديدة كأجهزة كشف المعادن والمواتر والموبايلات تمشياً مع متطلبات العرض والطلب من السلع وقد كانت سلعة القنا هي 9.1% كأعلي نسبة تلاها العسل والأبقار واجهزة كشف المعادن ، الموبايلات ، المواتر ، البن الحبشي .

ومن خلال تفصيل الصادر والوارد كل سلعة علي حدا خلال فترة الدراسة نجد أن أكثر السلع تصديراً كانت : صابون الغسيل تصدر قائمة الصادرات إذ بلغ الصادر 1.108.366 طن يليه حديد الخردة 358.448 طن ، زيت الطعام 904 طن ، البصل 3979 طن ، الملح 316.082 طن ، لبان البخور 278 طن ، البلح 10 طن.

أما أكثرها إستيراداً كانت علي التوالي : العسل 382.010.955 طن ، الفول المصري 130.312.452 طن ، الزنجبيل 20.180.65 طن ، البن 11.161.141 طن ، كبكبي 679.1 طن ، الحلبة 445.8 طن ، عود البان 24.103 طن ، فاصوليا 4.5 طن ، الشاي 10.6 طن ، قنا 2.623 طن بقر 510 راس ، موبايلات 71 جهاز ، أدوات تجميل 5 دستة ، اجهزة كشف معادن 9 ، جهاز ، مواتر 4 موتر .

المحور الرابع : التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا :

من خلال ما تم عرضه يمكننا تلخيص التبادل التجاري في الفترة (2002- 2012) بين ولاية النيل الأزرق ودولة أثيوبيا في الجدول التالي :

جدول (16) التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق ودولة أثيوبيا

2012 -2002

الرقم	الصادرات بالدولار	الواردات بالدولار	حجم التبادل التجاري
2002	-	-	-
2003	251,278	842,347	167,041

2004	43,450	211,311	167,861-
2005	0	196,880	196,880-
2006	0	11,894,665	11,894,665-
2007	0	46,485	46,485-
2008	0	15,724,488	15,724,488-
2009	0	15,724,488	17,766,105-
2010	0	1,391,382	1,391,382-
2011	0	1,391,382	2,930,768-
2012	0	574,810	574,810-
الجملة	294,728	30,882,368	29,829,530-

المصدر : إعداد الباحثان

نلاحظ أن الصادرات من الولاية كانت فقط في عامي 2003 و2004 وإستمرار الوارد من إثيوبيا خلال فترة الدراسة ونلاحظ أن حجم التبادل التجاري بين دولة إثيوبيا وولاية النيل الأزرق لصالح دولة إثيوبيا وبالتالي ضعف الصادرات من ولاية النيل الأزرق حتي بعد توقف تجارة الحدود والعمل بالتجارة التفضيلية مما يشير إلي الخلل في صادرات الولاية .

النتائج :

وقد أسفرت الدراسة عن هذه النتائج :

1-حجم التبادل التجاري بين بين الولاية ودولة اثيوبيا ضعيف .

2-أن الميزان التجاري لصالح دولة أثيوبيا إلا في العام2003 م

3-صادرات الولاية الى إثيوبيا تتمثل فى (زيت طعام- ملح – حديد خردة- لبان بخور – بلح – بصل- صابون غسيل) اما الواردات فتتمثل فى (بن – زنجبيل – عسل – الفول المصري – الشاي – الحلبة – الفاصوليا – ادوات الزينة والتجميل – كمون – بقر كرور – كبكبي – عود بان – قنا – اجهزة كشف معادن – مواتر – موبايلات .

4- توقف تجارة الحدود والعمل بالتجارة التفضيلية لم يغيير من شكل التبادل التجاري بين الولاية ودولة أثيوبيا.

التوصيات :

1- ينبغي تشجيع صادرات الولاية للمنافسة في الخارج حتي يتراجع العجز في الميزان التجاري ويكون التبادل لصالح الولاية .

2-الإهتمام بتجارة الحدود لأنها تعتبر تجارة ذات ابعاد إستراتيجية تتمثل في البعد الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والأمني .

المراجع :

1. الهادي محمد آدم (2008) أثر تنظيم تجارة الحدود علي تسويق منتجات قطاع العمال الصغيرة والحرفية في السودان (1994- 2004م) رسالة دكتوراة غير منشورة – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

2. النعمان عبدالله الطيب (2013) وزارة التجارة مؤتمر التجارة عبر الحدود والمناطق الحرة في خدمة الاقتصاد الوطني – ورقة عمل بعنوان تجارة الحدود – وزارة التجارة والشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة بالتعاون مع مؤسسة ظلال للتدريب والإستشارات والخدمات الإعلامية

3. احمد سيد أحمد (2013) وزارة التجارة مؤتمر التجارة عبر الحدود والمناطق الحرة في خدمة الاقتصاد الوطني – ورقة عمل بعنوان دور الرقابي للهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس في تجارة الحدود – وزارة التجارة والشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة بالتعاون مع مؤسسة ظلال للتدريب والإستشارات والخدمات الإعلامية .

4. وزارة التجارة الخارجية – يناير (2011 م) –إدارة تجارة الحدود – تقرير حول تجارة الحدود.

5. عبد المنعم أحمد الأمين (2001) ورقة بعنوان تجارة الحدود الماضي – الحاضر المستقبل – وزارة المالية بولاية النيل الأزرق – قسم التجارة الخارجية .

6. بشير الجيلي (1992) وزارة التجارة الخارجية ومركز المعلومات التجارية – المؤتمر القومي لتنمية الصادرات السودانية في الفترة من 9 –2 فبراير .

7. منتدي البحوث العلمية – 2012 – بحث عن إثيوبيا – 24/ يوليو – مصدر الكتروني : http://forum.stop55.com/396647.html

8. مصدر الكتروني : (جمهورية السودان الوكالة الوطنية لتامين وتمويل الصادرات – دراسة السوق الأثيوبي) مصدر الكتروني : http://naife.org/EthiopianMarketStudy2013Nov.htm

9. وزارة المالية والاقتصاد والتنمية البشرية بولاية النيل الأزرق(2010) الإدارة العامة للتجارة والتعاون – تقرير حول تجارة الحدود بين أثيوبيا والسودان .